

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٢٦

الجمعة، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٧/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد كتزارسكي
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد جيانغ جيانغ
	غينيا	السيد تراوري
	فرنسا	السيد دوتريو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد فليرا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مكغورك
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد روزنبلات

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

02-64711 (A)
0263711

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يرجو فيها أن توجه إليه دعوة للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه أثناء مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بما أحرز من تقدم في مجال انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشدد على إتمام هذا الانسحاب، ويدعو إلى تنفيذ جميع الاتفاقات التي وقعها أطراف الصراع وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت ذاته، يعرب المجلس عن قلقه البالغ لازدياد التوتر في شرق البلد، وخاصة في أوفيرا وفي منطقة إيتوري.

”ويدين مجلس الأمن استمرار العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الهجوم الذي شنته قوات ماي ماي وقوات أخرى على أوفيرا، ويراقب بقلق شديد حشد القوات حوالي بوكافو. ويلاحظ المجلس بقلق أن هذه الأعمال تزيد من حالة عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتهدد الاستقرار الإقليمي، وتترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة، لا سيما زيادة أعداد المشردين داخليا واللاجئين، ويمكن أن تهدد الحالة الأمنية على حدود بوروندي ورواندا.

”ويهيب مجلس الأمن بجميع أطراف الصراع أن توقف الأعمال القتالية على الفور وبدون شروط مسبقة، ويرحب بالدعوة التي وجهتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في بيانها المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (S/2002/1143) إلى وقف إطلاق النار هذا، ويدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع الحكومات في المنطقة إلى استخدام نفوذها على جميع الأطراف لتحقيق ذلك، والامتناع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة أو تقويض عملية السلام.

”ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى تقديم مزيد من التقارير عن الأحداث في منطقة بوفيرا ويؤكد أهمية أن تزيد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجدها في مجال المراقبة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في مناطق الحدود المتاخمة لبوروندي ورواندا حالما تسمح الظروف الأمنية بالقيام بهذا الانتشار. ويشجع جميع الجهات الفاعلة المحلية، بما فيها أطراف الصراع وكذلك المجتمع المدني والمنظمات الدينية إلى الدخول في محادثات، وذلك

بهدف إنهاء الأعمال القتالية والتوصل إلى اتفاق على قاعدة للتعايش السلمي في المنطقة خلال الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشجع المجلس، بهذا الشأن، الأمين العام على أن ينظر في استخدام مساعيه الحميدة لتعزيز وتيسير هذه المحادثات مع تقديم البعثة الدعم عند الاقتضاء.

”ويذّكر مجلس الأمن جميع الأطراف في بوفيرا وفي المنطقة بأن عليها أن تتقيد بالمعايير الإنسانية **الدولية** وأن تكفل احترام حقوق الإنسان في القطاعات التي تخضع لسيطرتها.

”ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه البالغ إزاء اشتداد العنف الطائفي في منطقة إيتوري، ويدين هذا العنف بكل أشكاله وكذلك التحريض عليه. ويطلب إلى جميع الأطراف اتخاذ إجراءات فورية لنزع فتيل هذه التوترات، وحماية المدنيين ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ويرحب بجهود حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على تشكيل لجنة تهدئة إيتوري، بمقتضى اتفاق لواندا، ويطلب من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن توفر الدعم في هذا الصدد عند الاقتضاء.

”ويشدد مجلس الأمن على لزوم امتناع أي حكومة أو قوة عسكرية أو أي منظمة أخرى أو فرد عن تقديم أي إمدادات عسكرية أو غيرها أو أي شكل آخر من أشكال الدعم لأي من الجماعات الضالعة في القتال في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

”ويعرب مجلس الأمن أيضا عن قلقه إزاء الحالة في كيسانغاني، ويكرر طلبه بجعل المدينة منطقة منزوعة السلاح.

”ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف الكونغولية على التعجيل بما تبذله من جهود للتوصل إلى اتفاق لإنشاء حكومة انتقالية تمثل فيها جميع الفصائل، ويعرب عن تأييده لجهود المبعوث الخاص للأمين العام بهذا الشأن.

”ويهيب المجلس أيضا بجميع الأطراف والجماعات المسلحة المشاركة في الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تلتزم بتحقيق تسوية سلمية للصراع في المنطقة، ويعرب عن إدانته لأي محاولة للجوء إلى العمل العسكري للتأثير على العملية السلمية.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده التام لجهود الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومة جنوب أفريقيا.

”ويدعو مجلس الأمن جميع قادة المنطقة إلى مواصلة دعم الجهود المبذولة لإنهاء الصراع في بوروندي، ويرحب في هذا الصدد بالزيارة التي قام بها مؤخرا وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية لبوروندي وإصدار الحكومتين بيانا مشتركا (S/2002/1142). ويناشد المجلس الحكومتين إبرام اتفاق على وجه السرعة لتطبيع العلاقات والتعاون في المسائل الأمنية“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2002/27.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.